### تلويح بمساءلتها إذا لم توضح الحقائق

# نواب : نحذر الحكومة من التهاون في ملف صرف الـ 3.8 مليارات دينار

- البابطين : المبالغ صرفت في سنوات مالية سابقة دون وجود أي سند قانوني لها
- المجالس السابقة لم تتحرك ولم تحاسب أحداً وهذا المجلس فقط هو من أثار الموضوع
- سنمهل رئيس الحكومة حتى بداية دور الانعقاد المقبل لتبيان آلية صرف هذه الأموال

تحذير نيابي للحكومة من التهاون في ملف الـ 3.8 مليارات

حذر عدد من النواب الحكومة من التهاون في ملف الـ3.8 مليارات دينار التي تم صرفها من الميزانية العامة للدولة دون وجود أي سند قانوني.

وشدد النواب على ضرورة كشف حقيقة هذه المبالغ المتراكمة منذ سنوات دون الإفصاح عنها مؤكدين أهمية المحافظة على المال العام وملاحقة الفاسدين ومحاسبة الوزير المسؤول عن الهدر.

وأكد النائب عبد الوهاب البابطين ضرورة استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بداية دور الانعقاد القادم إذا لم يكشف عن 3.8 مليارات دينار التي تم صرفها دون وجود أي سند قانوني.

وقال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن هذه المبالغ صرفت في سنوات مالية سابقة دون وجود أي سند قانوني لها ولم تصرف خلال الفترة التي باشر فيها المجلس أعماله وحتى انتهاء السنة المالية.

وبين أن المجالس السابقة للأسف لم تتحرك ولم تحاسب أحدا وهذا المجلس فقط هو من أثار هذا الموضوع وسيتابعها وإن لم يأتنا الرد في بداية دور الانعقاد فسنكون هناك بالتأكيد محاسبه أخرى.

وأشار البابطين إلى إمهال رئيس الحكومة حتى بداية دور الانعقاد القادم لتبيان آلية صرف هذه الأموال لافتا إلى انه علم أن سمو رئيس مجلس الوزراء أمر الوزراء بمراجعة هذا المبلغ وتبرير صرفه لمجلس الأمة في دور الانعقاد القادم.

وأكد البابطين أنه سيظل يرفض الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي حتى تبرر هذه المبالغ مطالبا بمحاسبة الوزير المسؤول حتى لو تطلب الأمر محاسبة رئيس الحكومة.

من جهته أكد النائب الحميدي السبيعي أن المجلس الحالي ولجنة الميزانيات هما من اكتشفا قضية المليارات الثلاثة التي صرفت بدون مستندات معتبرا أن هذا الإنجاز يحسب للمجلس وللجنة.

وطالب السبيعي الحكومة بمراجعة مكامن الخلل في الوزارات والهيئات التابعة لها مؤكدا أن هذا الأمر بمثابة الكارثة.

بدوره طالب النائب مبارك الحريص الوزير المختص توضيح أي لبس في بنود صرف الميزانية لأن هذه تشكل محاور الاستجوابات مؤكدا أنه ومن خلال حرصه على المال العام رفض عددا من الميزانيات والحساب الختامي.

إلى ذلك شدد النائب علي الدقباسي على ضرورة التوقف عند قضية الهدر في الميزانية وأن تحظى باهتمام بالغ لافتا إلى رفضه الميزانيات والحسابات الختامية التي لا تتسم بالشفافية لأنها لا تمكن الأمة من بسط رقابتها

- الحميدي السبيعي : المجلس ولجنة الميزانيات هما من اكتشفا قضية المليارات الثلاثة
- الحريص: على الوزير المختص توضيح أي لبس في بنود صرف الميزانية
- علي الدقباسي: يجب التوقف عند قضية الهدر في الميزانية وأن تحظى باهتمام بالغ

### ترفع تقريرها للمجلس بداية الانعقاد المقبل

# «حقوق الإنسان» انتهت من التحقيق في أوضاع نزلاء السجون

- الدمخي: تقرير اللجنة حافل وبينا فيه آراء المسؤولين سواء من الداخلية أو الشؤون

لجنة حقوق الانسان

انتهت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها اليوم ط امس» من التحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والإجراءات المتعلقة بنزلاء السجون، وسترفع تقريرها إلى مجلس الأمة بداية الانعقاد المقبل للتصويت عليه.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي «إن تقرير اللجنة حافل وبينا فيه آراء المسؤولين سواء من الداخلية أو الشؤون الاجتماعية أو الصحة أوالعدل.

وأضاف أن التقرير يتضمن نتيجة التحقيق في هذا الملف إضافة الى توصيات واضحة تؤكد ضرورة تفعيل القوانين والعمل على إقراراصلاحات تشريعية مطلوبه لتحسين صورة الكويت في مجال حقوق الإنسان

ولفت الدمخي إلى أن اللجنة بحثت ايضا خلال اجتماعها ملف جوازات (البدون) المزورة إضافة إلى عدد من شكاوى هذه الفئة حول عدد من الإشكاليات التي استحدثت بعد بعد اكتشاف أن جوازاتهم مزورة «حيث أصبح وضعهم لا هم بدون ولا هم من أصحاب الجنآسي التي استخرجوها من عدة دول».

وأشار إلى أن اللجنة بحثت ملف زوجات الشهداء اللاتي لم يحصلن على حقوقهن وتضررن من تعديل مرسوم ٢٠١١ وانطبق عليهم المرسوم الجديد في الحصول على الجنسية مؤكدا أن اللجنة ستستدعي وزير الداخلية ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لبحث ملفي الجوازات المزورة وتجنيس زوجات الشهداء.

وكشف الدمخي أن هناك شكاوى اخرى وصلت إلى اللجنة حاولنا حلها وديا مع وزير الداخلية وتوصلنا إلى حلول لكن للأسف لم يتم تفعيلها بسبب الكادر الموجود تحت وزير الداخلية.

وأكد ضرورة تفعيل هذه الحلول في ظل كثرة عدد المساجين لافتا إلى انه سيكون هناك تواصل مع وزارة العدل حول دفع غرامات الحق وسيكون هناك اجتماع آخر للجنة يوم الخميس المقبل لمتابعة هذه الموضوعات.

من جانبه طالب عضو لجنه حقوق الانسان النائب محمد هايف بضرورة وضع حل جذري لقضية البدون مشيرا إلى انها أصبحت مثل كرة الثلج وكل فترة تظهر مشكلة جديدة لهذه الفئة.

وقال في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة ان لجنة حقوق الانسان البرلمانية تلقت عده شكاوى من اصحاب الجوازات المزورة بان عمليات التزوير خارجة عن ارادتهم. واصبحوا لا هم بدون ولا هم من اصحاب الجنسيات.

وشدد على ان الحكومة مطالبة بتسوية اوضاعهم حيث يسمون (بدون البدون) ومحرومين من العلاج والوظائف ويسيرون في شوارع الكويت من دون اي هوية.

واكد هايف ضرورة التعاون لاصلاح هذا الخلل وتسويه قضية البدون العالقة منذ سنوات مشيرا إلى ان اللجنة ستطلب من وزير الداخلية ورئيس جهاز غير محددي الجنسية للحضوريوم الخميس القادم لمناقشه هذا الوضع المأساوي.

وتمنى هايف من المسؤولين في الداخلية تحضير علاج لهذا الموضوع قبل حضورهم للجنة لإنهاء القضية التي تعتبر ازمة خطيرة لأن هناك طلبات وشكاوى تجاوزت ١٥ ولو يعلم البقيه تزاد العدد.

وذكر انه رغم حصول بعض (البدون) على مستندات وشهادات من السفارات تثبت ان جناسيهم مزورة ومن الطبيعي ان يعودوا (بدون) الا ان الجهاز المركزي يكيل بمكيالين ويتعامل بازدواجية حيث ارجع البعض لوضعهم السابق ورفض إرجاع غيرهم كـ (بدون).

واضاف أن إجراءات الجهاز المركزي متعسفة لدرجة وصلت ان من ليس عليه قيد امني ولا مزور يرفض صرف بطاقة له مما حرم الكثير من دخول الجيش والشرطة.

واكد ان إبر التخدير ليست حلا وجميع المسؤولين يجب ان يحاسبوا نتيجه تاخر حل هذه القضية خاصة ونحن مقبلون على مؤتمر عالمي لحقوق الانسان وعلينا تسويه هذه الاوضاع ان كنا نريد الذهاب للأمم المتحده بصفحه بيضاء مشرفه للكويت.

- محمد هايف : قضية البدون أصبحت مثل كرة الثلج ويجب وضع حل جذري لها
- إجراءات الجهاز المركزي متعسفة وإبر التخدير ليست حلاً وجميع المسؤولين يجب أن يحاسبوا
- بحثنا ملف جوازات «البدون» المزورة إضافة إلى عدد من شكاوى هذه الفئة

### توقع أن يقوم بتقديم 5 استجوابات خلال «الانعقاد» المقبل

# السبيعي: مكافحة الفساد لا تنتهي بإقصاء الوزير

الحميدي السبيعي

- دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا ولا يوجد أي شخص بعيد عن المساءلة
- على الحكومة مراجعة مكامن الخلل واستبعاد القياديين غير الأكفاء

توقع النائب الحميدي السبيعي تقديم خمسة استجوابات خلال دور الانعقاد المقبل مؤكدا أن مكافحة الفساد لن تنتهي بإقصاء الوزير وسنستمر في متابعة الملفات مع أي وزير جديد.

وقال السبيعي إنه لايعترف بمقولة ان هناك وزيرًا سياديًا وآخر عاديًا، لافتا إلى ان هناك عددًا من الوزراء لا يردون على الأسئلة البرلمانية المقدمة إليهم وهناك العديد من التجاوزات المالية والإدارية.

وأضاف أن دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا ولا يوجد اي وزير بعيد عن المساءلة وهناك استجوابات تطبخ على نار هادئة «انا من الذين يجهزون الآن لإعداد استجواب».

وطالب السبيعي الحكومة بمراجعة مكامن الخلل واستبعاد القياديين غير الأكفاء مشيرا إلى ان هناك الكثير من الوزراء يجب ان يخرجوا من الوزارة واستبدالهم بوزراء اقوياء يستطيعون الإصلاح.

وذكر السبيعي ان وزارة النفط والكهرباء فيها فساد كثير سنلاحقه وان وزير النفط والكهرباء من اوائل الوزراء المستجوبين ونصح الحكومة بالتدوير لأن الوزيرلن يصمد.

وأشار إلى وجود استجواب خاص بالرياضة مؤكدا انه لن يقف احد مع الروضان، لافتا إلى انه اثبت اعتراضه على قانون الرياضة الجديد وان اللجنة الأولمبية لن توافق عليه وحتى الآن لم نعلم إن كان الروضان راسل اللجنة الأولمبية أم لا؟

من ناحية اخرى قال السبيعي إن المليارات الثلاثة التي صرفت بدون مستندات وهي عبارة عن عهد لم تغلق من سنوات حتى ٢٠١٥-٢٠١٦ تعتبر كارثة وهناك نوع من التدليس للناس وإعطائهم صورة غير حقيقية.

وأكد أن المجلس الحالي وبالتحديد لجنة الميزانيات هي من اكتشف هذا الأمر وهذا يحسب كإنجاز للمجلس واللجنة.

وأضاف السبيعي أن ما يحدث في التعليم العام أمر لا يمكن السكوت عليه وهناك تعدٍ على المال العام وظلم، مؤكدا انة سيطالب الوزير بأسماء جميع المعلمين ومدة تدبيهم والمزايا التي حصلوا عليها.

وبين أن ملف وزارة التربية شائك والوزير يبذل جهودا لكن حجم الفساد كبير ونعول على الوزير خلال الشهرين القادمين أن ينجز ما وعد به وننتظر منه موقفا وسندعمه.

وتطرق السبيعي إلى التعيينات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مؤكدا أن بعض الأقسام ترفض التعيينات بحجة عدم انطباق الشروط وذلك بقرارات من مدير الهيئة.

وذكر أن وزير الأشغال طلب مهلة أسبوعين للتحقيق في غرق نفق المنقف وانتهت المده وطلب ٣ أشهر وانتهت وسمعنا أن هناك مساءلة للمقاول، مؤكدا انه لن يترك هذا الأمر في دور الانعقاد القادم.

# الفضل يسأل الصالح عن سبب إغلاق المدينة الترفيهية منذ العام الماضي

أحمد الفضل

أعلن النائب أحمد الفضل أنه تقدم بسؤال برلماني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن أسباب تغيير مجلس الإدارة السابق لشركة المشروعات السياحية وإغلاق المدينة الترفيهية منذ 6/6/2016.

وطلب النائب تزويده بالآتي:

-1 ما سبب تغيير مجلس الإدارة السابق لشركة المشروعات السياحية؟

-2 ما المعايير التي تم على أساسها اختيار مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الحالي؟

-3 كم ميزانية شركة المشروعات السياحية؟ وكم قيمة الإيرادات والمصروفات عن السنوات المالية العشرة السابقة؟

-4 ما المهام المكلف بها مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الحالي؟

-5 هل هناك رؤية او خطة استراتيجية لشركة المشروعات السياحية لتنشيط القطاع السياحي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هي؟ وما نسبة تنفيذ الخطة حتى الآن؟

-6 ما الخطط التي نفذتها شركة المشروعات السياحية خلال السنوات العشر الماضية لتنشيط السياحة؟

7 – ما سبب إغلاق المدينة الترفيهية منذ 6/6/2016 وهل هناك خطة تطويرية لها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك الخطط.(ح

# خليل الصالح : مركز الكويت للأعمال التابع خطوة موفقة تستحق التشجيع

خليل الصالح

ثمن النائب خليل الصالح توجه الشباب الكويتي من الجنسين نحو العمل الحر واعتباره خيارا متاحا مؤكدا أن مركز الكويت للأعمال التابع لوزارة التجارة الذي يشجع على العمل الحر، خطوة موفقة تستحق التشجيع.

وقال الصالح في تصريح صحافي إن التوجه نحو العمل الحر خطوة تقدمية داعيا الحكومة إلى تبني هؤلاء الشباب وإشراكهم في المشاريع الحكومية خصوصا انهم انخرطوا في دورات متنوعة واكتسبوا مهارات في مجالات متنوعة.

ولفت إلى أن أصحاب الأعمال والمشاريع باتوا يستعينون بأشخاص من خارج شركاتهم يمتلكون مهارات معينة اكتسبوها من العمل الحر.

ودعا الصالح صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تبني الموهوبين من أصحاب العمل الحر وفتح المجال لهم لإبراز طاقاتهم ومواهبهم، خصوصا أن الحكومة تشتكي دوما من زحف بند الرواتب على الميزانية العامة للدولة.

وأوضح الصالح أن ثقافة العمل الحر تحتاج إلى ذهنية متطورة منوها إلى نمو كبير في سوق العمل الحر عالميا خصوصا أن من مزاياه توفير خيارات أكثر راحة مثل العمل من المنزل.

وبين أنه في المقابل النجاح في العمل الخاص يحتاج إلى مجهود كبير ومهارات خاصة مشيرا إلى أن أن هناك شبابا كويتيا يمتلك الأفق الواسع الذي يدفعه إلى التوجه نحو العمل الحر ويتحرر من الوظيفة الحكومي